الهدف ٦: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الغاية ٦-٥: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠
المؤشر ٦-٥-٢: نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:
البرنامج الهيدرولوجي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO-IHP)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يتم تعريف نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه على أنها نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود الموجودة ضمن البلد التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه. ويمكن استنباط هذه النسبة عن طريق إضافة المساحة السطحية في بلد يحتوي على هذه المستجمعات المائية والخزانات الجوفية العابرة للحدود (أي الأحواض العابرة للحدود) التي تغطيها ترتيبات تشغيلية وقسمة المساحة التي تم الحصول عليها بالمجموع الكلي للمساحة في بلد يحتوي على كل الأحواض العابرة للحدود المستجمعات المائية وخزانات المياه الجوفية). يتم ضرب النتيجة ب100 للحصول عليها كحصة بالنسبة مئوية.

الأساس المنطقي:
معظم الموارد المائية في العالم هي موارد متقاسمَة: تم تحديد 592 خزاناً للمياه الجوفية العابرة للحدود، وتغطي أحواض البحيرات والأنهار العابرة للحدود نصف مساحة سطح الأرض تقريبًا وتمثل 60٪ تقريبًا من المياه العذبة في العالم. يعيش حوالي 40٪ من سكان العالم في أحواض الأنهار والبحيرات التي تتشارك فيها دولتان أو أكثر وأكثر من 90٪ من الأشخاص يعيشون في بلدان تتشارك في الأحواض. ويؤثّر نمو الموارد المائية على الأحواض العابرة للحدود، ويحتمل أن يكون ذلك على الدول المتشاطئة، وكما قد يؤثر استخدام المياه السطحية أو المياه الجوفية على الموارد الأخرى، والتي عادة ما تكون مترابطة. إن الاستخدام المكثف للمياه، أو تنظيم التدفق، أو التلوث، قد يؤدي إلى التضحية بالطموحات الإنمائية للدول المتشابهة، وبالتالي هناك حاجة للتعاون عبر الحدود. إلا أنّه في غالبية الحالات لا يشهد التعاون أيّ تقدّم.

إن الاتفاقيات المحددة أو الترتيبات الأخرى المبرمة بين البلدان المتشاطئة هي شرط أساسي مسبق لضمان تعاون مستدام طويل الأمد. قانون المياه العرفي الدولي (على النحو المبين في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (نيويورك، 1997)، واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (هلسنكي، 1992)، و مشروع المواد بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود (2008؛ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 124/63 و 104/66 و 118/68))،

بالإضافة إلى الخبرات والممارسات الجيدة القائمة، تشير جميعها إلى الحد الأدنى من متطلبات التعاون التنفيذي. ويتم استيفاء هذه المتطلبات الدنيا من خلال أربعة معايير للتشغيل.

هذا هو أساس الدعوة الصريحة للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود في صياغة الغاية 6-5 وأهمية رصد هذا المؤشر لاستكمال المؤشر 6-5-1 الذي يقيس النهوض بالإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM).

يمكن تحقيق التقدم من جانب بلد معين نحو جانب التعاون في الغاية 6-5، والذي تعكسه قيمة المؤشر 6-5-2، إما عن طريق وضع ترتيبات تعاونية تشغيلية جديدة مع البلدان المتشاطئة، أو جعل الترتيبات القائمة عاملة من خلال تطوير وتنظيم الأنشطة، أو توسيع نطاق تغطية ترتيبات التعاون مع الهدف النهائي لتغطية جميع المياه السطحية والمياه الجوفية .

المفاهيم:
"إن للرصد المقترح أساس يتمثّل بالتغطية المكانية للأحواض العابرة للحدود التي يتقاسمها كل بلد، ويركز على رصد ما إذا كانت هذه تشملها ترتيبات التعاون التشغيلي. وتسعى المعايير التي يتعين تطبيقها للتعاون في حوض معين يجري النظر فيه، إلى معرفة ما إذا كان الترتيب (الترتيبات) يوفر بالفعل أساساً كافياً للتعاون في إدارة المياه.

الأحواض العابرة للحدود هي أحواض للمياه العابرة للحدود، أي من أي مياه سطحية (خاصة الأنهار أو البحيرات) أو المياه الجوفية التي تحدد أو تتقاطع أو تقع على حدود بين دولتين أو أكثر. لغرض حساب هذا المؤشر، بالنسبة للمياه السطحية، فإن الحوض هو مدى منطقة مستجمعات المياه؛ بالنسبة للمياه الجوفية، فإن المنطقة التي يتم النظر فيها مي نطاق حوض المياه الجوفية.

ترتيب التعاون في مجال المياه: معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف أو اتفاقية أو اتفاق أو ترتيبات رسمية أخرى، مثل مذكرة تفاهم) بين البلدان المشاطئة التي توفر إطاراً للتعاون بشأن إدارة المياه العابرة للحدود. قد تكون الاتفاقات أو أي نوع آخر من الترتيبات الرسمية مشتركة بين الدول، أو حكومية دولية، أو بين الوزارات، أو بين الوكالات، أو بين السلطات الإقليمية.

نوع العملية: من أجل لحصول على اتفاق أو نوع آخر من ترتيب رسمي (على سبيل المثال مذكرة تفاهم) للتعاون بين الدول المتشاطئة واعتباره تشغيلياً، يجب تلبية كافة المعايير التالية:

- توجد هيئة مشتركة أو آلية أو لجنة مشتركة (مثل منظمة أحواض الأنهار) للتعاون العابر للحدود
- هناك اتصالات رسمية منتظمة بين البلدان المتشاطئة في شكل اجتماعات
- توجد خطة (خطط) مشتركة لإدارة الموارد المياه بطريقة مشتركة ومتّسقة، أو تم وضع أهداف مشتركة
- هناك تغيير منتظم للبيانات والمعلومات.

التعليقات والقيود:
إن المعلومات المكانية عن حدود أحواض المياه السطحية العابرة للحدود ونطاقات مناطق مستجمعات المياه متاحة بشكل شائع ومستقرة بشكل أساسي؛ وبالتالي، بمجرد تحديدها، لا توجد حاجة إلى تحديث التحديث.

قد تتطور المعلومات المتعلقة بالمدى المساحى لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بمرور الوقت لأن هذه المعلومات تكون عادة أكثر خشونة ولكن من المحتمل أن تتحسن بسبب المعرفة المتطورة لطبقات المياه الجوفية. وسوف تعمل الدراسات التقنية وتبادل المعلومات على تحسين الترسيم وقد تؤدي أيضاً إلى تحديد طبقات المياه الجوفية الإضافية العابرة للحدود.

وفي الحالات التي يتشارك فيها أكثر من بلدين متشاطئين حوضاً واحداً، ولكن بعضها فقط له ترتيبات تعاونية عملية، فإن قيمة المؤشر قد تخفي بعدم وجود ترتيبات تعاونية مع كل من دول الجوار المنبع والمصب لدى بلد مشاطىء. ويمكن الحصول على هذه المعلومات التكميلية من خلال تجميع البيانات على مستوى الأحواض وليس من التقارير على المستوى الوطني.

الأساس القانوني للتعاون يتطور ببطء: عادة ما يكون إبرام اتفاقات جديدة بشأن المياه العابرة للحدود عملية طويلة تستغرق عدة سنوات.

إن تفعيل التعاون أكثر ديناميكية لأنه يتطور بتوسيع التعاون. من المتوقّع أن تتطوّر العملية التشغيلية خلال أطر زمنية أقصر، بحيث يمكن أن يصبح التقدّم ملحوظاً خلال سنة أو سنتَين.

المنهجية

طريقة الاحتساب:
الخطوة 1: تحديد المياه السطحية والمياه الجوفية العابرة للحدود

وفي حين أن تحديد المياه السطحية العابرة للحدود أمر واضح، فإن تحديد طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود يتطلب إجراء تحقيقات.

إذا لم تكن هناك مياه سطحية أو مياه جوفية عابرة للحدود، فإن الإبلاغ لا ينطبق.

الخطوة 2 احتساب المساحة السطحية لكل حوض عابر للحدود والمجموع الكلي
بشكل عام على الأقل تم تحديد أحواض الأنهار والبحيرات من خلال الخرائط الطبوغرافية ومنطقة الحوض معروفة أو قابلة للقياس بسهولة.

مجموع المساحة السطحية العابرة للحدود في البلد هو مجموع المناطق السطحية في بلد كل حوض من الأحواض والمياه الجوفية العابرة للحدود (يعبر عنها بالكيلومتر 2). وقد تتداخل المناطق العابرة للحدود لأنواع مختلفة من الأنظمة (مثل أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية) أو طبقات المياه الجوفية المتعددة. وينبغي إضافة مساحة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، حتى لو كانت موجودة داخل حوض نهر عابر للحدود، لكي تتمكن من تتبع التقدم في التعاون بشأن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

يمكن بسهولة إجراء الحسابات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). وبمجرد الحصول على الأدوات المناسبة للتحليل المكاني، يمكن استخدام أشكال المستجمعات السطحية ومستودعات المياه الجوفية للإبلاغ عن كلاهما مفصّلَين (لحوض المياه السطحية أو طبقة المياه الجوفية) أومجملَين (يوجد اتفاق على أي منهما).

الخطوة 3 استعراض الترتيبات الحالية للتعاون العابر للحدود في إدارة المياه والتحقق من المياه العابرة للحدود التي يشملها ترتيب التعاون.
تغطي بعض الترتيبات التشغيلية للإدارة المتكاملة للمياه العابرة للحدود المياه السطحية والمياه الجوفية. في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون واضحًا أن النطاق الجغرافي لكليهما يستخدم لحساب قيمة المؤشر.
وفي حالات أخرى، قد تكون منطقة التطبيق مقتصرة على قسم الحدود في المجرى المائي وفي مثل هذه الحالات ينبغي فقط اعتبار المنطقة المقابلة لها مع احتمال وجود ترتيب تشغيلي لحساب قيمة المؤشر.
في نهاية هذه الخطوة، يجب أن نعرف ما هي الأحواض العابرة للحدود التي تغطيها ترتيبات التعاون (ومجالات كل منها).

الخطوة 4 التحقق من أن الترتيبات القائمة للتعاون العابر للحدود في إدارة المياه هي ترتيبات عاملة.

تسمح قائمة التحقق التالية بتحديد ما إذا كان ترتيب التعاون على حوض معين أو فيما يتعلق ببلد مشترك في الدولة قيد التشغيل:

- وجود هيئة مشتركة أو آلية مشتركة أو لجنة للتعاون العابر للحدود
- انتظام الاتصالات الرسمية في شكل اجتماعات
- وجود خطة (خطط) مشتركة لإدارة المياه أو تنسيقها أو لتحقيق أهداف مشتركة
- التبادل المنتظم للمعلومات والبيانات

إذا لم يتم استيفاء أي من الشروط، فلا يمكن اعتبار ترتيب التعاون عاملاً. هذه المعلومات متاحة حاليًا في البلدان ويمكن أيضًا سحبها من أنظمة الإبلاغ العالمية أو الإقليمية أو أحواض الأنهار.

الخطوة 5
احسب قيمة المؤشر، أي حصة المساحة عن طريق إضافة المساحة السطحية في بلد أحواض المياه السطحية أو طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود التي يغطيها ترتيب التعاون التشغيلي وتقسيمها على مجموع المساحة المخصصة في البلد الأحواض العابرة للحدود (بما في ذلك طبقات المياه الجوفية) مضروبة في 100 للحصول على نسبة مئوية. "

التفصيل:
سيتم جمع البيانات بشكل موثوق على المستوى الوطني. كما يمكن تصنيف بيانات مستوى الحوض إلى مستوى البلد (للتقارير الوطنية) وتجميعها على المستوى الإقليمي والعالمي.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

في حالة البيانات المكانية: بالنسبة لترسيم الأحواض، يمكن استخدام معلومات نموذج الارتفاعات الرقمية لتحديد حدود أحواض المياه السطحية. بالنسبة لخزانات المياه الجوفية، يمكن للخرائط الجيولوجية أن توفر أساسًا لتقريب مدى طبقة المياه الجوفية. في حالة المياه الجوفية، لا يزال عدم اليقين بشأن الطبيعة العابرة للحدود قائماً ما لم يتم إجراء تحقيقات في الخصائص المائية. وفي غياب السجلات الإدارية، يصعب سد الثغرات المتعلقة بترتيبات التعاون.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

إنّ هذا المؤشر غير مناسب للبلدان التي ليس لها حدود أرضية، لذا لا تقوم الدول الجزرية بشكل ملحوظ بالإبلاغ عن قيمة هذا المؤشر.
يمكن الإشارة إلى قاعدات البيانات وقوائم الجرد الدولية (كما هو موضح في القسم 6) في غياب المعلومات التي تبلغ عنها البلدان. ويمكن استخلاص مدى حوض المياه السطحية المفقود من نماذج الارتفاعات الرقمية المتاحة عالمياً. كما توجد خرائط وخرائط جيولوجية عالمية للهيدروجيولوجيا / المياه الجوفية المحتملة والتي يمكن استخدامها لتقريب مدى طبقة المياه الجوفية (المساحة السطحية).
فيما يتعلق بالاتفاقات، يمكن استخدام اتساق المعلومات التي أبلغت عنها البلدان المتشاطئة في سد الثغرات في المعلومات المتعلقة بالاتفاقات وفعاليتها.

المجاميع الإقليمية:

يمكن الحصول على تقديرات إقليمية وعالمية بتلخيص إجمالي مناطق حوض الحدود العابرة للحدود بترتيب وتقسيم النتيجة على مجموع مساحة الحوض العابر للحدود في البلدان. ويعني ذلك أنه ينبغي الإبلاغ عن إجمالي مساحة الحوض العابر للحدود على المستوى الوطني، بالإضافة إلى قيمة المؤشر.

يمكن للمعلومات المجمّعة مع التقارير بموجب اتفاقية الموارد المائية أن تدعم التفصيل على مستوى الأحواض والتمييز بين طبقات المياه الجوفية وأحواض الأنهار، وتجميع الدعم على المستوى العالمي أو الإقليمي.

يمكن إجراء تقييم خط الأساس من قاعدة البيانات العالمية على أي مقياس جغرافي مرغوب: المستوى دون الوطني، الوطني، الإقليمي، نطاق الأحواض، العالمي، إلخ.

مصادر التفاوت:
بما أن حساب المؤشر يستند إلى المعلومات المكانية ("منطقة حوض عابر للحدود") وتفعيل الترتيبات بوصفهما العنصرين الأساسيين، يمكن أن تنشأ الاختلافات من اختلاف حساب كل من هذه المكونات كل على حدة.

وفي ما يتعلق بالمركّبين، فلدى الدول الأعضاء أحدث المعلومات، التي يمكن استكمالها بالبيانات من مختلف المشاريع الدولية وقوائم الجرد، التي تسهم أيضاً في إنشاء خط أساس عالمي.

يمكن أن ينشأ الاختلاف في قيمة منطقة الحوض العابر للحدود عن ترسيم مختلف للكتل المائية العابرة للحدود، ولا سيما طبقات المياه الجوفية، أو حتى النظر في طبيعتها العابرة للحدود حيث يمكن أن يستند تحديدها وتحديدها إلى دراسات هيدروجيولوجية مختلفة ويمكن تحديثها، لا ينعكس بالضرورة على قاعدة البيانات الدولية.

قد ينشأ الفرق في النظر في تفعيل الترتيبات من عدم تحديد نفس الترتيبات أو النظر بشكل مختلف في المعايير الأربعة التي تستخدم كأساس لتصنيف العمليات :

- وجود هيئة مشتركة أو آلية مشتركة أو لجنة للتعاون العابر للحدود
- انتظام الاتصالات الرسمية في شكل اجتماعات
- وجود خطة (خطط) مشتركة لإدارة المياه أو تنسيقها أو لتحقيق أهداف مشتركة
- التبادل المنتظم للمعلومات والبيانات

وهناك تفسير آخر في موضوع التطبيق (المياه السطحية فقط أو كل من المياه السطحية والمياه الجوفية) قد يشكل سبباً آخر.

من المتوقع أن تؤدي جمع المدخلات القطرية من خلال آليات التحقق، وخاصة الإبلاغ بموجب اتفاقية المياه، إلى تحسين اتساق ودقة المعلومات في جميع البلدان مع تقدم عملية المراقبة. "

مصادر البيانات

وصف:
على المستوى القطري، فإن الوزارات والوكالات المسؤولة عن المياه السطحية وموارد المياه الجوفية (تعتمد على البلد ولكن عادةً وزارة البيئة، أو الموارد المائية، أو الموارد الطبيعية، أو الطاقة، أو الزراعة، أو معاهد الموارد المائية، أو الجيولوجيا، أو المسوح الجيولوجية) الحصول على معلومات مكانية عن موقع وحدود حدود أحواض المياه السطحية وحدود طبقات المياه الجوفية (مثل ملفات نظم المعلومات الجغرافية). كما أن المعلومات المتعلقة بالترتيب الحالي وتشغيلها متاحة بشكل عام من نفس المؤسسات.

الإبلاغ المنتظم المساهمة في جمع المعلومات
كما ستقوم التقارير بموجب اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) بجمع المعلومات اللازمة لحساب المؤشر، خاصة في ما يتعلق بترتيبات التعاون والمياه العابرة للحدود التي تغطيها وكذلك التشغيل. تضمّ التقارير المقدّمة بانتظام للاتفاقية بشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، كلاً من الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية، ويتم جمع هذه المعلومات كل 3 سنوات اعتبارا من عام 2017. ويغطي التقرير الأنهار العابرة للحدود والبحيرات. وسوف تسهم اليونسكو في إعداد التقارير حول طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. يشارك أكثر من 100 بلد في أنشطة مؤتمر المياه. تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا كأمانة للمياه

مؤتمر.

وتقدم بعض البلدان تقاريرها بالفعل إلى المنظمات الإقليمية بشأن النهوض بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ويمكن تعزيز وتيسير الترتيبات المماثلة.

في غياب المعلومات المتاحة على المستوى الوطني، تتوفر مجموعات بيانات عالمية حول الأحواض العابرة للحدود وكذلك حول الاتفاقيات والمنظمات الخاصة بالتعاون العابر للحدود، والتي يمكن استخدامها في غياب معلومات أكثر تفصيلاً، على المدى القصير على وجه الخصوص.

ترسيم الأحواض العابرة للحدود
في قاعدات البيانات العالمية، تتوفر أحدث التصاميم من خلال برنامج تقييم المياه العابرة للحدود (TWAP). وقد غطى هذا البرنامج 286 من الأنهار الرئيسة العابرة للحدود و206 من البحيرات وخزانات المياه العابرة للحدود و 199 من طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. كما تم تجميع المعلومات ذات الصلة عن 592 طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود من قبل مشروع ISARM اليونسكو.

ترتيبات التعاون
وجود المعاهدات متاح من قاعدة المعاهدات الدولية للمياه العذبة، التي تديرها جامعة ولاية أوريغون (OSU). وقد تم تحديث هذا الأخير ليشمل جميع الترتيبات حتى عام 2008. وتضم قاعدة المعاهدات في مجموع 686 معاهدة دولية للمياه العذبة.
منظمات للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود: قاعدة بيانات منظمة أحواض الأنهار الدولية (RBO) معلومات مفصلة عن أكثر من 120 منظمة دولية لأحواض الأنهار، بما في ذلك اللجان الثنائية، في جميع أنحاء العالم.

وأجريت تقييمات إقليمية تصف الاتفاقات وحصرها، مما يساهم في خط الأساس على الصعيد العالمي، على سبيل المثال، قوائم الجرد الإقليمية لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في إطار برنامج اليونسكو -IHP ISARM.

عملية الجمع:

البيانات غير مدرجة حتى الآن في النظم الإحصائية الوطنية ولكن المعلومات اللازمة لحساب المؤشر بسيطة، ولا تتطلب قدرات رصد متقدمة وهي متاحة عادة لجميع البلدان.

والمعلومات المكانية ("منطقة حوض عابر للحدود") متاحة عادة في الوزارات المسؤولة عن الموارد المائية. وفيما يتعلق بتشغيل ترتيب البيانات اللازمة لحساب المؤشر فيمكن الحصول عليها مباشرة من المعلومات من السجلات الإدارية (الدول الأعضاء لديهم سجلات ترتيبات التعاون).

إنّ قيود مقارنة النتائج بين البلدان هي نفس تلك التي وصفها في القسم 12. ومع ذلك، يتم حالياً اختبار تعريف واضح والنظر في المعايير التي وضعت في منهجية مفصلة في إطار المبادرة العالمية للإدارة البيئية GEMI التي ستكون متاحة للدول لضمان مرجعية مشتركة للبلدان.

إضافةً إلى ذلك، تستند عناصر المؤشر إلى المبادئ الرئيسة لقانون المياه الدولي العرفي، كما وردت في اتفاقيتي الأمم المتحدة -اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (نيويورك، 1997) واتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE). بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (هلسنكي ، 1992) - وكذلك مشاريع المواد بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود (2008 ؛ وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 124/63 و 104/66).

وستسمح الآلية المقترحة للإبلاغ بموجب اتفاقية المياه أيضا بوجود مكونات فرعية للمؤشر أبلغت عنها البلدان، مما سيضمن المزيد من الثقة في قيمة المؤشر النهائي (التحقق) وزيادة القابلية للمقارنة.

توافر البيانات

الوصف:
البيانات غير مدرجة حتى الآن في النظم الإحصائية الوطنية ولكن المعلومات اللازمة لحساب المؤشر بسيطة، ولا تتطلب قدرات رصد متقدمة وهي متاحة عادة لجميع البلدان في الوزارات أو الوكالات المسؤولة عن الموارد المائية.

البيانات متاحة ل 154 دولة لديها حدود إقليمية في عدد من قواعد البيانات الموجودة.

آسيا والمحيط الهادئ: 39
أفريقيا: 47
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 22
أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان: 46

السلاسل الزمنية:
لا تنطبق

الجدول الزمني

جمع البيانات:
2016-2017 للإبلاغ بموجب الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية

إصدار البيانات:
أوائل عام 2018

الجهات المزوّدة بالبيانات

البيانات غير مدرجة حتى الآن في النظم الإحصائية الوطنية ولكن المعلومات اللازمة لحساب المؤشر بسيطة، ولا تتطلب قدرات رصد متقدمة وهي متاحة عادة لجميع البلدان في الوزارات أو الوكالات المسؤولة عن الموارد المائية. والمعلومات المكانية ("منطقة حوض عابر للحدود") متاحة عادة في الوزارات المسؤولة عن

الموارد المائية. تكون قيمة هذا المكون ثابتة نسبيًا على الرغم من اختلاف الدقة (خصوصًا في طبقات المياه الجوفية)، وقد تتطلب تحديثًا محدودًا فقط على أساس المعرفة المحسنة. وفيما يتعلق ترتيبات التنفيذ من ترتيب البيانات اللازمة لحساب مؤشر يمكن الحصول عليها مباشرة من المعلومات من السجلات الإدارية (الدول الأعضاء لديهم سجلات ترتيبات التعاون).

الجهات المجمّعة للبيانات

ستقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) بجمع المعلومات اللازمة لاحتساب المؤشر، خاصة في ما يتعلق بترتيبات التعاون والمياه العابرة للحدود التي تغطيها هذه المؤشرات بالغضافة إلى تغطية تشغيلها. ستقوم التقارير المنتظمة للاتفاقية بشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، التي تشمل الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية، بجمع هذه المعلومات كل 3 سنوات اعتباراً من عام 2017. تغطي التقارير الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود . وسوف تسهم اليونسكو في إعداد التقارير حول طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. يشارك أكثر من 100 بلد في أنشطة مؤتمر المياه. تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا كأمانة لاتفاقية المياه. تقدم بعض البلدان تقاريرها بالفعل إلى المنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي أو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) بشأن النهوض بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ويمكن تعزيز وتيسير الترتيبات المماثلة.

المراجع

دليل الموارد الموحّد:

http://www.unesco.org/new/en/ihp
http://www.unece.org/env/water/

المراجع:

وضعت المنهجية استناداً إلى المبادئ الرئيسة لقانون المياه الدولي العرفي، كما وردت في اتفاقيتي الأمم المتحدة -اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (نيويورك، 1997) واتفاقية الحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (هلسنكي، 1992) -وكذلك مشروع المواد بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود (2008؛ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 124/63 و104/66).

Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes: a globalizing framework
http://www.unece.org/env/water.html

Reporting under the Water Convention
http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/documents/2015/WAT/11Nov_1719_MOP7_Budapest/ECE_MP.WAT_2015_7_reporting_decision_ENG.pdf

GEMI – Integrated Monitoring of Water and Sanitation-related SDG Targets. Internet site.
http://www.unwater.org/gemi/en/

Global Environment Facility's Transboundary Waters Assessment Project
http://www.geftwap.org/

Treaties on transboundary waters:
Transboundary Freshwater Dispute Database (TFDD) at Oregon State University
http://www.transboundarywaters.orst.edu/publications/atlas/index.html

River Basin Organisations
http://www.transboundarywaters.orst.edu/research/RBO/index.html

A regional example: Status of transboundary water cooperation in the pan-European region:
http://www.unece.org/env/water/publications/pub/second_assessment.html

Internationally Shared Aquifer Resources Management (UNESCO's International Hydrological Programme): Regional inventories of transboundary groundwaters
http://www.isarm.org/

Transboundary Waters Assessment Programme
http://www.geftwap.org/

المؤشرات ذات الصلة

:1-4
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:3-2
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:1-7
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:9-15
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:3-16
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:6-16
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]
:7-16
عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين من الكوارث لكل 100000 شخص [أ]

التعليقات:
الفقر (4-1)؛ الزراعة (2-3)؛ الطاقة (7-1)؛ الأنظمة الإيكولوجية (15-9)؛ الحوكمة (16.3، 16.6 - 16.7)